مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات

The Future of the African Continental Free Trade Area: opportunities and challenges

وليد حفاف **Walid haffaf**

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، walid_haffaf@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 11 /2020/09 **تاريخ القبول:19 /2020/12** **تاريخ النشر: 31 /2020/12**

ملخص: تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجندة الإفريقية لعام 2063"، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق افريقية مشتركة وإصدار عملة موحدة وذلك طبقا لاتفاقية أبوجا والمعاهدة التأسيسية للاتحاد الإفريقي، جاءت هذه الورقة البحثية لتبين أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها إنشاء هذه المنطقة للدول الإفريقية، وأهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري.

كلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التجارة البينية الإفريقية، الدول الإفريقية.

تصنيف JEL: F02,F13, F19

Abstract: The African Continental Free Trade Area (AfCFTA) is one of themajor projects launched by the African Union. This isaftercompleting the quorum of ratifications by African countries and Implementation of the agreement,. It came within the works of the "African Agenda 2063",as the agreement aims to increase intra-trade amongmember states and enhance the competitiveness of industry in Africa by removingtariff and non-tariff barriers. The success of Activation the African Continental Free Trade Area willalsobenefit economic development in Africa in general, and an essential step towards establishing a common Africanmarket and issuing a single currency, in accordance with the Abuja Agreement and the Constitutive Agreement of the African Union. This research paper show the most important advantages and opportunities that couldbeprovided by establishing this region for African countries,and the most important challenges thatcould stand in the way of building this continental commercial space.

Keywords: African Continental Free Trade Area, intra-african trade, african countries

Jel Classification Codes: F19,F13,F02

Résumé : La zone de libre-échange continentale africaine (ZLECA) est l'un des projets primordiaux lancée par l'Union africaine, et ce après avoir atteint le quorum des ratifications des états africains et l'entrée en vigueur de l'accord, Cet accord fait partie de l'ordre du jour « Agenda africain 2063 » Ledit accord tend à développer les échanges commerciaux intra-régionaux entre les états membres et à renforcer la compétitivité industrielle en Afrique en supprimant les obstacles tarifaires et non tarifaires, En outre, la réussite à la concrétisation de cette idée aura des effets très bénéfiques sur la croissance économique d'un marché africain commun ainsi que l'émission d'une monnaie unique, conformément au traité d'Abuja et à l'acte constitutif de l'Union africaine. Dans le présent article, il sera mis en exergue les avantages et les opportunités que la création de cette zone peut offrir aux états africains ainsi que les défis et les obstacles que peuvent entraver la création de cet espace commercial continental.

Mot clés: zone de libre-échange continentale africaine, commerce intra-régional africain, états africains.

Codes de classification de Jel: F19,F13,F02

المؤلف المرسل: وليد حفاف، الإيميل: **walid_haffaf@yahoo.fr**

1.مقدمة:

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي(55 دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، الامر الذي يؤدي من خلالها إلى الإعلان عن قيام الولايات المتحدة الإفريقية وفقا لقرارات القمة الإفريقية.

حيث تم الاتفاق خلال اجتماع القمة العادي للاتحاد الإفريقي الثامنة عشر (يناير 2012 أديسابابا/ اثيوبيا) والتي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا**Boostingtra intra- Trade in Africa (BIAT)** على أهمية المضي قدما نحو التكامل الإقليمي، والتي سعى من خلالها الدول الإفريقية للوصول إلى إنشاء الاتحاد الجمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية، وذلك في إطار تنفيذ الإطار الأوسع لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وقد تمثل الهدف من إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في إبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعقلة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري كما قامت القمة باعتماد خطة عمل لتعزيز التجارة البينية للقارة الإفريقية.

وقد اعتمد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المنعقدة بكيغالي برواندا في 21 مارس 2018، وقد تم التوقيع عليها من طرف 49 عضوا في الاتحاد الإفريقي، وصادقت عليها 8 دول.

على ضوء ماسبق ماهي أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الإفريقية، وماهي أهم التحديات والعقبات التي ستواجهها الدول الإفريقية من إنشائها إلى هذا الفضاء التجاري القاري، وقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- ✓ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ✓ مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ✓ تحديات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

2. الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

بموجب نص الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تشمل مضمونه وأهدافه ومبادئه والتي تتمثل فيما يلي:

1.2 مضمون الاتفاق في ضوء أحكامه:

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31 مادة)، إلى جانب عدد (3 بروتوكولات) مرفقة بالاتفاق، تتشكل هي وملاحقها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق (لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الافريقية، صفحة 4)، ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي (مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، صفحة 2):

تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بشكل من شانه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية مع اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية المنازعات المنشأة طبقا للمادة(20) منه والتي تهدف إلى ضمان سير عملية تسوية المنازعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق ليشكل بذلك عنصرا مركزا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

وتتخذ قرارات مؤسسات منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، كما تنشر كل دولة طرف قوانينها ولوائحها وإجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، فضلا عن التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط، ولا يبطل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو الانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقا لإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين(22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الاتفاق.

2.2أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما يلي (مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، صفحة 4):

- ✓ خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من اجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في " إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063؛
- ✓ خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين؛
- ✓ تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ✓ إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛
- ✓ تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية؛
- ✓ تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

- ✓ حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

وطبقا للمادة (4)، ولأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من هذا الاتفاق، تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع؛
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات؛
- ✓ التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛
- ✓ التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة؛
- ✓ التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛
- ✓ إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛
- ✓ إنشاء اطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريته.

3.2 مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية (مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، صفحة 5):

- ✓ تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي؛
- ✓ اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- ✓ هندسة متغيرة؛
- ✓ المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛
- ✓ الشفافية والكشف عن المعلومات؛
- ✓ الحفاظ على المكتسبات؛
- ✓ معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛
- ✓ المعاملة الوطنية؛
- ✓ مبدأ المعاملة بالمثل؛
- ✓ التحرير الجوهري؛
- ✓ توافق الآراء في صنع القرار؛
- ✓ أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.

3. مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص لاقتصاديات الدول الإفريقية إذا أمنت تلك الدول بتجسيدها على ارض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح احد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة. وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطَّى النصاب القانوني المطلوب – 22 دولة -، لتصبح بذلك أكبر اتفاقية لأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطَّى 3.4 تريليون دولار، ما يمثّل (3%) من الناتج الإجمالي العالمي (الزواي، 2019).

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90%، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان

الأفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة لتحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة (خليل، 2019).

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 (AU) من أجل "إفريقيا التي نريد "وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (FCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية **(United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2019, p. 2)**.

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليًا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل رقم (1) فإن 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها **(Dhruv, 2019)** ، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدًا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15% أو (50 مليار دولار) و 25% أو (70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، وإذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين 40% إلى 50% من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة**(Vera, 2019)** ، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

الشكل 1: التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى.

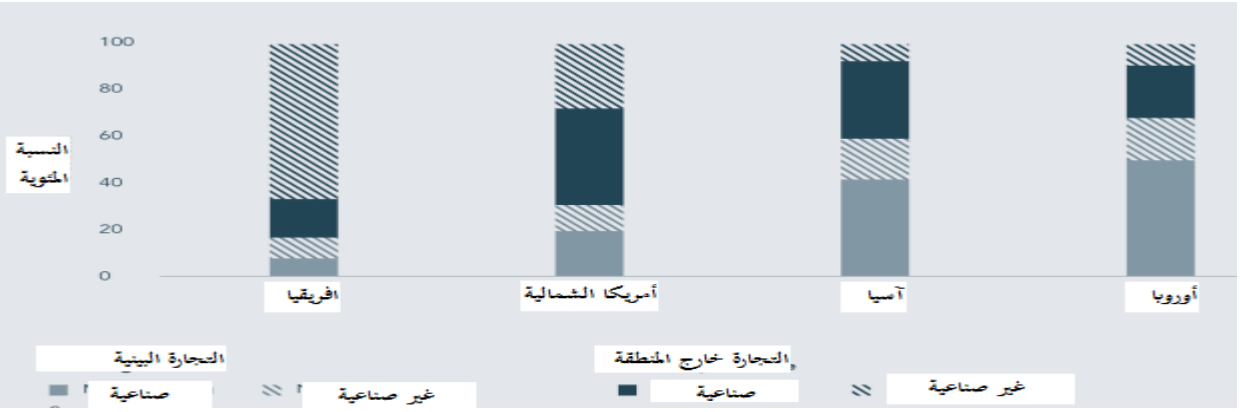

Source:Dhruv Gandhi, Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa ,brookings, AFRICA IN FOCUS, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/02/22/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa/ (consulté le:5/12/2019)

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المُصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%، وهي أعلى مما يواجهه نفس المُصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وآلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات (الزواي، 2019)، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع

نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25% أو (36 مليار دولار) و 30% أو (44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين 5% أو(4.5 مليار دولار) و 11% أو (9 مليارات دولار) بحلول عام 2040 **(United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2018, p. 3)**.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (**AfCFTA**) إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة (**Vera**، 2019)، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (**ECA**) أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (**FCFTA**) التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20% أو (9.5 مليار دولار) و30% أو (17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان (**United Nations Economic Commission for Africa(ECA**)، 2018، صفحة 3)،ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي. والشكل التالي يوضح التغيرات المتوقعة في التجارة البينية بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختلفة.

الشكل 2 : التغييرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختارة ، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2040 (بمليارات دولارات)

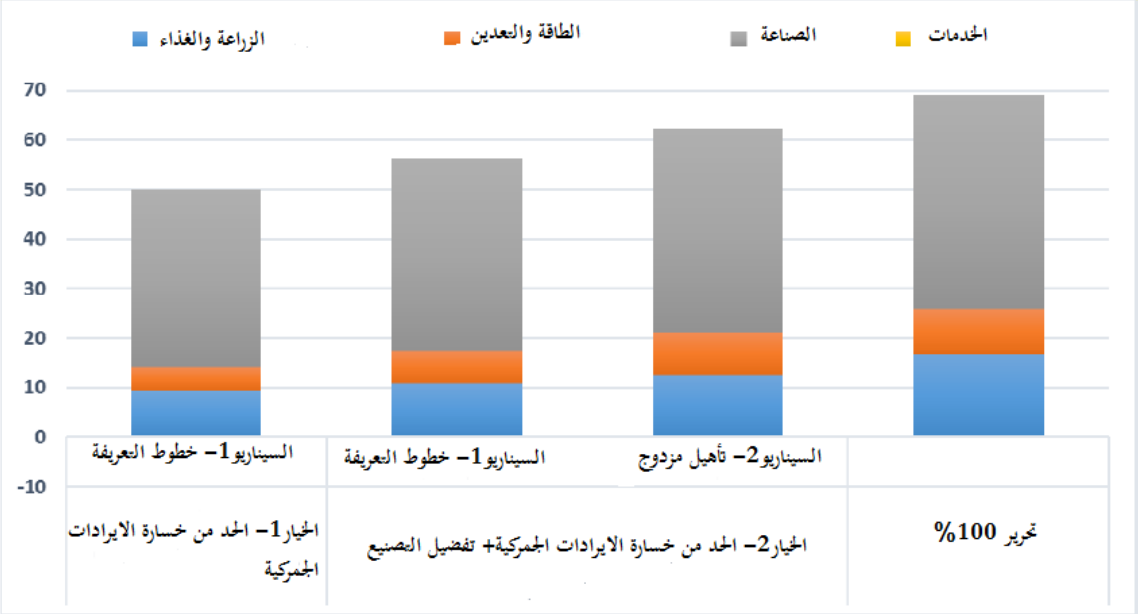

Source: United Nations,Economic Commission for Africa (ECA), An empiricalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods, November 2018, p : 04, https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afcfta_modalities_eng_nov18.pdf: (consulté le:16/11/2019)

أما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة التي تطلب معاملة خاصة وتفضيلية، مثل "مجموعة الدول الأفريقية السبع"، وهي جيبوتي وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي، أن لا تخشى من القيام بتحرير طموح في تجارتها الخارجية في إطار تجسيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فقد أشار تحليل النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقيا أنها ستكون اكبر المستفيدين من هذا التحرير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن هناك ارتفاع محسوس في صادرات البلدان الإفريقية المختارة (اثيوبيا- مدغشقر ملاوي- زيمبابوي) حيث ارتفعت نسبة صادراتها من 5% عند أدنى تحرير الى 9% عند أعلى تحرير في

أفاق 2025، ويتوقع أن تصل صادراتها إلى نسبة 26% في أفاق 2040، كما ستشهد البلدان الأقل نموا هي أيضا نموا معتبرا في صادراتها بين البلدان الأفريقية للمنتجات الصناعية. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 1: التغيير المتوقع في صادرات مجموعات البلدان الأفريقية المختارة إلى أفريقيا بموجب سيناريوهات مختارة ، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2040 (النسبة المئوية)

		السيناريو1- خطوط التعريفة الخيار 1- الحد من خسارة الإيرادات الجمركية	السيناريو1- خطوط التعريفة الخيار2- الحد من خسارة الإيرادات الجمركية + تفضيل التصنيع	السيناريو2- تأهيل مزدوج الخيار2- الحد من خسارة الإيرادات الجمركية + تفضيل التصنيع	تحرير100%
2025	البلدان الأقل نموا	9	10	12	12
	إثيوبيا- مدغشقر ملاوي- زيمبابوي	5	7	8	9
2030	البلدان الأقل نموا	16	18	20	21
	إثيوبيا- مدغشقر ملاوي- زيمبابوي	11	16	18	22
2035	البلدان الأقل نموا	18	19	20	21
	إثيوبيا- مدغشقر ملاوي- زيمبابوي	13	19	20	25
2040	البلدان الأقل نموا	17	19	20	21
	إثيوبيا- مدغشقر ملاوي- زيمبابوي	14	20	21	26

Source : United Nations,Economic Commission for Africa (ECA), An empiricalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods, November 2018, p : 05, https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afcfta_modalities_eng_nov18.pdf: (consulté le:16/11/2019)

أظهرت الدراسات انه ما بين عامين 1990 و2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ريع الصناعات الاستخراجية، باستثناء رواندا والسنغال والسودان، فإن الاقتصادات الأفريقية لم تنوع صادراتها، وأصبحت الصادرات من وسط وشمال إفريقيا أكثر تركيزًا بشكل متزايد، وحتى البلدان ذات الصادرات المتنوعة مثل المغرب وجنوب إفريقيا فقدت قوتها، في ظل هذه الخلفية من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيد من اقتحام أسواق افريقية جديدة مع خلق مجموعة أكبر من السلع المنتجة، الأمر الذي يساعد على تجنب مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية، كما ينبغي أن يسمح تنويع الصادرات لمزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في التجارة الدولية وتحفيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية(**Vera**، 2019).

وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر في القارة، فمن المتوقع أن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وتماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، سوف تتيح أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيًا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيًا نحول التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وكذلك القضاء على الفقر والتأثير الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة، لاسيما وأن القارة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستحوذ القارة على سبعة من الاقتصادات العشرة الأسرع نموًا في العالم، وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو، وقد عرف النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية ارتفاع محسوس وجيدا في السنوات الأخيرة بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية في 2008، وكذلك ثورات الربيع العربي والتي حدث بعضها في البلدان الأفريقية، وبعضها في الدول العربية والتي من

المؤكد أثرت كذلك على الجيران الأفارقة (الزواي، 2019)، وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي **GDP** في القارة الأفريقية 3.2 **%** عام 2018 مع توقعه أن يرتفع إلى 3.4% في عام 2019، (**United Nations,Economic Commission for Africa (ECA)**،، 2019، صفحة 3)، وبالتالي يمكننا القول أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تدفع القارة نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وحدوث مزيد من التطورات الإيجابية الكبيرة على نطاق هذه القارة الآخذة في النهوض.

ولا ننسى أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطوير والمشاركة في السوق الأفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيدًا من المجال للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة، لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتي إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة، أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصادات التنافسية، ولاشك أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات ومزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطور مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7%) عام 2010 إلى (52.5%) عام 2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أننا لا زلنا نحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات في تطوير الاقتصاد، حيث تدرك معظم البلدان الأفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لاسيما في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمجالات التكنولوجية المتطورة (الزواي، 2019).

لا شك أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوف تسمح بتحويل 55 اقتصادا إفريقيا فرديا إلى سوق كبيرة أكثر انسجاما وتماسكا، كما ستسمح باستغلال جماعي أمثل لخزان إفريقيا الغني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية، وبخلق فضاءات اقتصادية داخلية أكبر وأكثر استدامة بشكل يسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل من أجل تحقيق التنمية المنشودة لإفريقيا تكون قوية وقادرة على المرافعة بصوت واحد عن اهتماماتها وانشغالاتها والدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية، كما ستشكل خطوة أساسية وحاسمة في مسار التكامل الاقتصادي الإفريقي وأن تجسيدها سيعطي لا محالة نفسا جديدا لإفريقيا وشعوبها خاصة وأن التكتل التجاري القاري سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للأفارقة بصفة عامة، حيث سيساعد على إنشاء سوق قارية موحدة لتجارة السلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وعلى تسريع وتيرة انجاز مشاريع أخرى مثل الاتحاد الجمركي القاري، والسوق الإفريقية المشتركة، والعملة النقدية الموحدة المرتقب تجسيدها في إطار المجموعة الاقتصادية الإفريقية (**AEC**) (عبد الحميد، 2020، صفحة 289).

4. تحديات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

رغم المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الأعضاء إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي تقف أمام جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية والتي تتمثل فيما يلي:

- هناك في إفريقيا تكتلات اقتصادية قبل مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وقد تميزت هي بحد ذاتها بعدم الوفاء التام بدفع اشتراكات الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، والازدواج أو تنفيذ برامج متضاربة، كما أدت العضويات المتداخلة إلى إعاقة عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسساتية، وعرقلة بالتالي الجهود الرامية إلى زيادة التكامل (الانكتاد، 2013، صفحة 9)، كما أن هذه الاتفاقيات لها قوانينها وقواعدها التي يمكن أن تتعارض مع اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة.

- ارتباط العديد من الدول الأعضاء بتلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من ناحية والدول الإفريقية من ناحية أخرى، كما تؤثر الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول من جهة وعلى مستوى التجمعات من جهة أخرى (حسناء، 2013، صفحة 2)، وهو ما نشاهده مثلا في الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب والذي أدى إلى غلق الحدود ومنع تنقل الأشخاص والسلع بينهما (شوبار، 2019، صفحة 170).

- ضعف التجارة البينية لأفريقيا حيث تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالتجارة بين القارات وكما اشرنا سابقا تبلغ نسبة التجارة البينية الأفريقية حوالي 17%، مقارنة بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وان 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، كما لا تزال التجارة بين أكبر الاقتصاديات الإفريقية تقوم على أساس الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ارتفاع الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأفريقية بعضها البعض مقارنة بمثيلتها بين الدول الأفريقية ودول العالم الخارجي، مما يدفع المصدرون والمستوردون الأفارقة إلى التعاون مع الخارج كبديل أرخص وأوفر من التعاون مع الأشقاء الأفارقة.

- الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج، وقلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية، يضاف إليها عدد من الأسواق الصغيرة و16 دولة غير ساحلية.

- على صعيد الأوضاع الداخلية نعلم أن الاستقرار السياسي يلعب دورا رئيسيا في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي، ويتحقق الاقتصاد السياسي من خلال إعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات، لكن في الواقع نجد أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا، وليس من المعتاد أن تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل التجمعات الإقليمية للقارة (حسناء، 2013، صفحة 3).

- كذلك على صعيد السياسات فدول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.

- كذلك ومن المنظور الثقافي، تفتقد الكثير من الدول الإفريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة، فعلى سبيل المثال مازالت الأسواق الإفريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول أجنبية على أن تتعامل مع نظيرتها الإفريقية.

- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة البينية، فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، خاصة وان معظم شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب إفريقيا إلى موانئ الشحن إلى خارجها نحو أوروبا والامريكيتين، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل (مهدي، 2017).

- على الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة، فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، كما يُعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي، رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني (مهدي، 2017).

- تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية، فهناك تخوف من أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة بأسعار متدنية، إضافة إلى إتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة، والافتقار إلى الآليات الوطنية التي تقوم بتنفيذ وتنسيق ومتابعة برامج التكامل، وعدم القدرة على جعل التكامل جزءا من الأطر التنموية الوطنية، وعدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل، ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول فرادى.

- لاتزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات "غير الضريبية" مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم "منطقة التبادل الحر" العمل عليه.

- لاشك أن الآثار الايجابية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والاتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف الأمر سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي.

5.خاتمة:

رغم العقبات والتحديات المختلفة، التي تعترض دخول منطقة التجارية الحرة القارية الأفريقية العمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من اجل الخروج من الاقتصاد المتردي، الذي دفع معظمها إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، حيث تمثل أحد مشروعات الرؤية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي الهادفة إلى جعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية، كما أن تجسيدها سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، والحد من الفقر والمشاركة بفعالية في عملية العولمة، كما ستساهم في تطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها و تسهيل حرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، وجعلها سوقا كبيرة أكثر انسجاما وتماسكا، إلا أن تحقيق تلك الفرص والمزايا شكليًا فقط دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الواقعية ليس هو المطلوب، إذ أن هذه الاتفاقية بدون خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الأفريقية لمعالجة القيود الرئيسية أمام التجارة والتنويع داخل إفريقيا يشمل السياسة التجارية، وتيسير التجارة، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتداولة، والتمويل التجاري، والمعلومات التجارية، وتكامل أسوقها لن يفيد في شيئ، وبدون النية الصادقة والإرادة القوية من قبل الدول الإفريقية لن تجسد هذه الاتفاقية ولن تستطيع القارة النهوض للأمام في المستقبل.

6. قائمة المراجع

- *Dhruv. G, (2019), Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa, brookings, AFRICA IN FOCUS: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa.*
- *United Nations Economic Commission for Africa(ECA), (2018), An empiricalalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods,www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afcfta_modalities_eng_nov18.pdf*
- *United Nations Economic Commission for Africa(ECA), (2019), Regional Integration and Trade Division, African Trade Policy Centre, CONCEPT NOTE, Ad-hoc Expert Group Meeting to review the Methodological, approach to produce the AfCFTA Country Business. https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ATPC/EGM-AFCFTA-COUNTRY-BUSINESS-INDEX-2019/concept_note_en.pdf.*
- *United Nations,Economic Commission for Africa (ECA),. (2019). Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development in Africa. https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/era-en-final-web.pdf*

- *Vera, S. (2019). Intra-African trade:A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-to-economic-diversification-and-inclusion.*

- الانكتاد .(2013) .*التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية* .
- الـزواي مُحَمَّد سـليمان. (26/ 6/2019) .*اتفاقيـة التجـارة الحـرة والحلـم الافريقـي* .مجلـة قـراءات افريقيـة : *https://www.qiraatafrican.com/home/new*
- حسناء عبد الفتاح. (جويلية 2013). التكتلات الاقتصادية الاقليمية الإفريقية .*مجلة افريقيا قارتنا الهيئة العامة للاستعلامات. مصر. العدد 6*.
- خليل عمرو .(11/ 7 /2019) . *اتفاقية التجارة الحرة الافريقية...خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي* .المركز العربي للبحوث والدراسات. *http://www.acrseg.org*
- شوبار لياس .(2019) .تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة المسيلة. المجلد 12. العدد 01.*
- عائشة عبد الحميد (ماي 2020) .دخول منطقة التجارة الحرة الافريقية حيز التنفيذ واثره على الجانب السياسي والامني في الجزائر. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل. المركز الديمقراطي العربي. برلين- المانيا. المجلد الرابع. العدد الثامن.
- جمهورية مصر. لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الافريقية. *الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.https://www.elwatannews.com/data/iframe/pdf/19809428711550667882.pdf*
- المملكـة المغربيـة. مديريـة الشـؤون القانونيـة والمعاهـدات. *الاتفـاق المؤسـس لمنطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الافريقيـة* . *http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/Projet_Loi_11.19_Ar.pdf*
- مهدي مُحَمَّد عاشور. (26/ 3/ 2017) . *مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا.. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات*. مجلة قراءات افريقية. *https://www.qiraatafrican.com/home/new/*